اتفاقيات منظمة التجارة العالمية
و مستقبل الاقتصاد الزراعى المصرى

اعـــــــــداد

أ.د. محمـــــود منصـــــــــور

معهد بحوث اقتصاد الزراعى

مقـــــدمـــة :

استغرقت مفاوضات الجات ما يقرب من خمسين عاما تباينت فيها مصـــالح الـدول الأعضاء فى الاتفاقية . وقد شاركت مصر فى عدة جولات منذ عام ١٩٧٠ بعد ان اصبحـت مصر عضوا فى الاتفاقية . وفى المفاوضات مصالح اقتصادية وكـــل دولـة تدافـع عـن مصالحها الاقتصادية وبالتالى يمكن القول بأن كـــل دولـة كـانت فـى واد لان مصالحـها الاقتصادية قد تختلف عن مصالح الدول الاخرى كما كانت مصالح الدول النامية تختلف عـن مصالح الدول المتقدمة أيضا درجة النمو ليست واحدة والهياكل الاقتصادية ليســت واحـدة سواء فى الدول النامية او المتقدمة هياكل الصادرات وهياكل الواردات مختلفة مـــن دولـة لاخرى .

وتجدر الاشارة الى ان المزايا التى حصلت عليها كل دولة عضو فى الجات تختلـــف من دولة الى اخرى والالتزامات التى التزمت بها كل دولة أيضا كانت تختلف عـــن الـدول الاخرى وبالنسبه لمصر فإن الالتزامات التى التزمت بها والمزايا التى حصلت عليـها فـى المفاوضات تختلف عن أى دولة نامية عضو فى الجات ولابد ان نأخذ فى الاعتبار ان الـدول النامية كان بينها حد ادنى من الاتفاق فى المفاوضات وكل الدول النامية كانت تدافـع عـن الحد الادنى من المبادئ . مثل دور الدول النامية فى الصادرات العالمية . ما هو دور الدول النامية فى المرحلة القادمة ؟ لذا اتفقت الدول النامية على ان تنتـهى المفاوضـات بزيـادة مشاركة تلك الدول فى التجارة الدولية وزيادة نسب صادراتها فى الصادرات العالمية وليست بالزيادة المطلقة للتجارة العالمية . ايضا من المبادئ التى كانت الدول النامية متفقة عليـها التدرج اذ ليس هناك حاجه لتطبيق تنفيذ الاتفاقية عام ١٩٩٥ لابد ان تأخذ الـدول النامية فترات انتقالية . وموضوع الزراعة هو اصعب موضوع بالنسبه للدول المتقدمة والناميـة

ومع ذلك أخذت الدول النامية فترات انتقالية أكبر من الدول المتقدمة ، الدول المتقدمة اخذت ست سنوات بينما اخذت الدول النامية عشر سنوات لتطبيق ما تم الاتفاق عليه .

كما ان الدول النامية خفضت الرسوم الجمركية بنسب اقل من الدول المتقدمة حيث فى الدول المتقدمة ٣٦ % على ست سنوات على السلع الزراعية اما الدول النامية ٢٤ % على عشر سنوات ، دعم الانتاج ينخفض بنسبه ٢٠ % فى الدول المتقدمة خلال ست سنوات والدول النامية خلال عشر سنوات بمعنى وجود تدرج ومزايا تفضيليه للدول النامية عن الدول المتقدمة . من ضمن بنود الاتفاقية منع اللجوء الى الاجراءات الانتقامية فى التجاره العالمية وقد اتخذت عدة اجراءات قبل الجات حيث حررت قطاع البنوك والفروع الاجنبية وايضا تعامل البنوك بالجنيه المصرى وسعر الفائده وقد انتهت المفاوضات من الناحيه الرسمية ولكن لم تنتهى الاتفاقيات من ناحيه التطبيق والتنفيذ وكيفيه تطبيق الدول المتقدمه تم الاتفاق عليه . ومنذ تم الاعلان عن اتفاقيه لجنه المفاوضات التجاريه فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ (اتفاقيه جوله اورجواى) احتل موضوع الجات مكان الصداره فى دول العالم مشرقه ومغربه حيث ان مجموع الاتفاقات التى تم التوصل اليها بعد ٧ سنوات من المفاوضات المستمره بين اكثر من ١٥ دولة قد انتهت بوضع نظام تجارى عالمى يتميز عن الجهود الدولية السابقه بعده ملامح رئيسية اهمها :

- تحول الجات من اتفاقية الى (منظمة التجارة العالمية مع اتساع شمولها لتنظيم تجاره الخدمات والمجال التقليدى للجات هو تجارة السلع بالاضافه الى الجوانب التجارية فى الملكية الفكرية .
- زيادة عدد الدول المشاركة فى النظام ليصل الى ١١٧ دولة من المنتظر ان يزداد خلال السنوات القليلة القادمة بعد انضمام أكثر من ١٥ دولة أخرى تتمتع بصفه المراقب من بينها روسيا الاتحادية ودول الكومنولث الجديده والصين الشعبية والمملكة العربية السعودية وغيرها .
- تغير النظام السياسى والاقتصادى الدولى من حيث انتهاء عصر الكتلتين مع انفتاح دول العالم لسياسات السوق بما فى ذلك دول شرق اوروبا والدول النامية مع اعادة الهيكلة الاقتصادية والاخذ بسياسه تحرير التجاره الخارجية .
- وجود نظام فعال لتسويه المنازعات التجارية بين الاعضاء بما فى ذلك الحق فى اتخاذ اجراءات انتقامية تجارية .

الاجراءات المصرية للدخول فى اطار التجارة العالمية :

وفى مصر كان الاهتمام باتفاقيات الجات يتسم بقدر من الاهتمام والحذر حول اثارها نظرا لتواكب الاعلان على انتهاء المفاوضات مع الخطوات التى اتخذت فى اطار سياسه الاصلاح الاقتصادى ومن اهمها الاتجاه نحو تخفيض التعريفه الجمركية على عدد من السلع مع التخلى عن سياسه حظر الاستيراد وجهودا مضاعفه لتشجيع الصادرات المصرية الى الاسواق الخارجية ٠

وقد تم التوصل الى هذه الاتفاقات التى سبق الاشاره اليها ووضعت اسس وقواعد النظام التجارى الدولى ليبدا تطبيقه اعتبارا من يناير ١٩٩٥ فور قيام المنظمه العالمية للتجاره التى سوف تتولى اداره الاتفاقات التى تم التوصل اليها ولتحل محل اتفاقيه الجات التى ستذوب فى داخل المنظمة الجديدة مع توسيع مشمولها ليشمل قطاعات جديده فى السلع الزراعية والخدمات والملكية الفكرية ٠

الالتزامات المقدمه فى اطار تحرير التجارة (جولة اورجواى) :

وقعت الاتفاقية العامه للتعريفات والتجاره (الجات)٢٣ دولة فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٧ وبدا سريانها فى اول يناير ١٩٤٨ وتضمنت احكاما خاصه بين حمايه الانتاج المحلى وزيادة معدلات التجارة الدولية حيث وضعت التزاما وحقوق للاطراف المتعاقده خاصه بتحرير التجارة الدولية ٠ شرط الدولة الاكثر رعاية الذى يرتب حقوق لكافة الاطراف المتعاقدة بالاتفاق بالتطبيق الفورى لاى ميزة او تنازل جمركى تقدمه احدى الدول لاى طرف اخر ٠

- المعامله الوطنية : وذلك بالالتزام بعدم التفرقة فى المعاملة بين السلع الوطنية والمستوردة ٠
- بعد سداد الرسوم الجمركية بحيث تتمتع السلع المستوردة من حيث القوانين والقواعد وفرض الضرائب والرسوم بنفس معاملة السلع الوطنية وحدث تطور تاريخى هام لاتفاقية الجات فى الستينات عندما دعت الدول النامية الى عقد المؤتمر الدولى للتجارة والتنمية الذى ربط موضوع التجارة بالتنمية ومن بين نتائج طرح هذه الفكرة إضافة الفصل الرابع لاتفاقية الجات بعنوان " التجارة والتنمية " كما اسفرت مفاوضات طوكيو عن اتفاقية الاطار تتضمن قاعدة التمكين بمقتضاها تتمكن الدول النامية من الحصول على مزايا لايتم تعميمها على باقى الدول الاعضاء فى الجات ، كما تسمح من ناحية أخرى تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها ايضا ٠

فكرة اتفاقية الجات والالتزامات المقدمة :

يعتبر الهدف الاساسى من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجـــات) تمكيـن الدولة العضو الى " النفاذ الى الاسواق " لباقى الدول اعضاء الاتفاقية وذلـــك بمـا يحقـق التوازن بين الحماية المناسبه من الانتاج المحلى وبين تدفق واســتقرار التجـارة الدوليـة ولتحقيق هذا الهدف تقوم فكرة اتفاقية الجات على التزام الاطراف المتعاقدة فيها بنوعين من الالتزامات : الاول : التزامات عامة بالمبادىء العامة للاتفاقية والتـى تطبـق علـى كافـة الاطراف المتعاقدة عدا بعض المرونة الممنوحة للدول الناميـة وهـذه الالتزامـات العامـة للاتفاقية وهى الدولة الاولى بالرعاية والمعاملة بالوطنية وعدم اللجوء الى قيود كمية الا ما نصت عليه الاستثناءات المحددة بالاتفاقية ٠

والاصل ان الدولة لا تقبل عضويتها كاملة فى الاتفاقية الا بعد ان يتاكد باقى الاطراف المتعاقدة بها من ان الدولة طالبة العضوية تطبق هذه المبادى العامة فى سياستها التجاريـة مع الالتزام باستمرار هذه السياسة ويتم ذلك من خلال مجموعة عمل بين الدول الاعضـــاء لبحث طلب العضوية الجديد وهذا يفسر تأخر البت فى العضوية لسنوات عديدة ٠ الثـــانى : التزامات محددة ويقصد بها قيام الدولة بتثبيت كل او بعض بنود التعريفه الجمركيـــة الـى حدود مقبولة مع باقى الاطراف المتعاقده بالاتفاقية بحيث لا يتم تغيير هذا الربط (التثبيـت) الا بعد الرجوع الى الاطراف المتعاقدة لاخرى وتعويض المتضررين منهم بهذا التغيير وذلـك وفقا لنصوص الاتفاقية ٠ ويطلق على هذا الالتزام " الالتزامات المحددة " لانها تختلف مـــن دولة لاخرى ومحددة حيث انها ترفق ببروتوكول انضمام كل دولة الى الاتفاقية ٠

ومن الاهمية الاشارة الى ان الالتزامات المحددة يتم الاتفاق عليها بين الطـرف الاول الذى يرغب فى الانضمام الى الاتفاقية وباقى الاطراف الاخرى عنـــد الانضمـــام لاول مـــرة وتهدف جولات المفاوضات المتتالية فى اطار الجات لتحسين فرص النفاذ الى الاسواق عـــن طريق التفاوض لتحديد الالتزامات المحددة فى اتجاه التخفيض الجمركى وازالة القيود غـــير الجمركية ٠ وفيما يتعلق بجمهورية مصر العربية فى تنفيذ هذه الالتزامات فـــان الحكومـــة المصرية ملتزمة بتطبيق احكام هذه الاتفاقية من تخفيض التعريفة الجمركية كل فترة زمنيـة محددة بحيث تلتزم بالمدة المحددة وهى عشر سنوات لالغاء التعريفات الجمركية على السـلع او الحد الادنى المتفق عليه لبعض السلع ٠ كذلك فى اطار تشجيع التصدير فـــان الحكومـــة المصرية تقوم بوضع السياسات والاجراءات المختلفة لتشجيع القطاع الخاص علـــى زيـادة الصادرات من السلع الزراعية وغير الزراعية الى كافة الاسواق العالمية كذلك فان الســـوق المصرية هى سوق مفتوحة لكافة السلع والخدمات المستوردة من العالم الخارجى وفى اطار

ما تم الاتفاق عليه ضمن بنود الاتفاقية ومراعاة التدرج فى فرض الرسوم الجمركية حماية للانتاج المحلى اما فيما يتعلق بالالتزمات التفصيلية المقدمة فى اطار اتفاقية تحرير التجارة (جولة اورجواى) فيمكن عرض اهم نتائج هذه الجولة فيما يلى :

انتهت جولة اورجواى بصدور مجموعة من الاتفاقات (٢٨) اتفاق وعدد من القرارات الوزارية التى تنظم برنامج عمل مستقبلى لعدد من المفاوضات التى تم التوصل فيها الى نتائج ويمكن تقسيم موضوعات الاتفاقات التى تم التوصل اليها فى ثلاث اقسام : -

- النفاذ الى الاسواق
- الموضوعات المؤسسية
- الموضوعات الجديدة

وفيما يلى عرضا لما توصلت اليه جولة المفاوضات من اتفاقات فى المجالات الثلاث ودور مصر فى ذلك :

القسم الاول : النفاذ الى الاسواق :

تشمل مجموعة الاتفاقات التى تم التوصل اليها فى هذا المجال مما يلى : - بروتوكول النفاذ الى الاسواق : ويقصد بهذا البروتوكول الذى يطلق عليه بروتوكول جوله اورجوى جداول الالتزامات المحددة لكل الدولة والتى تدون فيها نتيجه المفاوضات الثنائيه بين الاطراف المتعاقدة بازالة او تخفيض القيود الجمركية وايضا غير الجمركية ، وفى هذا المجال فان الدول الصناعية الكبرى قد التزمت الا يقل مستوى تخفيض التعريفه الجمركية عن الذى تم التوصل اليه فى الجولة السابقه (طوكيو) وهو ٣٢ % بينما لا يوجد مستوى معين بالتزامات الدول النامية عدا ما تم التوصل اليه فى اتفاقات اخرى فى قطاعى الزراعة والمنسوجات ،

اتفاق الزراعة : ويعتبر هذا الاتفاق الاول من نوعه فى هذا المجال حيث فشلت جولات سابقه فى معالجه هذا المجال وهو خطوه ايجابيه فى اتجاه تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية واخضاعها لقواعد الجات ويتناول الاتفاق الالتزامات فى المجالات التالية :

١-تخفيض القيود الجمركية وذلك بعد تحويل القيود غير الجمركية الى تعريفه جمركية مع التثبيت والتخفيض على مدى من ٦ الى ١٠ سنوات ،

٢-فتح الاسواق امام الواردات التى كانت خاضعه لقيود غير جمركية بما لا يقل عن ٣ % تزداد الى ٥% فى عام ٢٠٠٠ ،

٣- تخفيض دعم الانتاج والتصدير بنسب ٢١ % ، ٣٦ % على التوالى (ثلثى النسبه فقط للدول النامية)

- تنظيم حق الدول فى الرقابه الصحيه والبيطرية بما لا يشكل عائق تجارى

- اتفاق المنسوجات : ويقضى الاتفاق بادخال قطاع المنسوجات فى نظام الجات وذلك بالالغاء التدريجى لنظام الحصص التى كانت تنظم التجارة الدولية فى قطاع المنسوجات النسيجية ويتم الالغاء تدريجيا على اربع مراحل فى عشر سنوات وذلك وفقا للنسب التالية :

المرحلة	التاريخ	نسبة التحرير
(١)	١٩٩٥/١/١	%١٦
(٢)	١٩٩٨/١/١	%١٧
(٣)	٢٠٠٢/١/١	%١٨
(٤)	٢٠٠٥/١/١	%٤٩

فى هذا المجال فقد اتفقت مصر فى مجال الزراعة والمنسوجات وفقا للاتفاقيتين فى هذين المجالين بتخفيض وتثبيت للفئات الجمركية مع استخدام المرونة الممنوحة للدول النامية كما تم استثناء بعض المنتجات ذات الحساسية فى مجال الزراعة بالنسبه لمصر ومن بينها الدواجن والزيوت حيث تم رفع جماركها بعد ازالة الحظر ، كما ان مصر تلتزم بتخفيضات فى معظم السلع الصناعية وأعطيت مرونة مع الحق فى زيادتها بحوالى ١٠ % عن التعريفه الحالية اذا احتاج اصلاح هيكل التعريفه الجمركية ذلك .

يترتب على الالتزام السابق الحق للسلع المصرية الدخول الى اسواق الدول المتقدمة بعد ازالة الكثير من الحواجز والتخفيض الجمركى الذى يبلغ ٣٣ % وبنسب اقل بالنسبه الى صادراتنا الى الدول النامية الاخرى . كما تعطى الاتفاقية الحق فى دخول مصر الى التجمعات الاقليمية لا تنسحب المزايا المتبادلة فيها على باقى الاعضاء مثل تجمع الكوميسا .

القسم الثانى : مجموعة الاتفاقات المؤسسية .

اهم الاتفاقات فى مجال تدعيم نظام وقواعد الجات (النواحى المؤسسيه) هى اتفاقات الدعم والوقايه والاغراق وهذه الاتفاقات ليست جديدة فى النظام التجارى الدولى حيث انها تطبق منذ جوله طوكيو وخلال جولة اورجواى تم الاتفاق على تفسير وتعديلات طفيفة فى اتجاه النصوص الاكثر قابلية للتطبيق بعد الخبرة العملية التى اكتسبت منذ عام ١٩٧٠ عندما بدأت الاطراف المتعاقدة تطبيق هذه الاتفاقات وفيما يلى موجز لهذه الاتفاقات الثلاثه :

١- اتفاق الدعـــم : اسفرت جولة طوكيو عن اتفاق بشان الدعـم وجـرت مفاوضـات جولة اورجواى فى اتجاه تعزيز وتقوية نظام فرض الرسوم التعويضية علـــى السـلع المدعمة مع كيفية اثبات الضرر على الصناعة الوطنية من جراء انتهاج سياسة دعـــم الصادرات ويسرى هذا الاتفاق على السلع الصناعية بينما تطبق احكام الزراعـــة فيمـا يتعلق بالدعم على السلع الزراعية ٠

٢- اتفاق مكافحة الاغراق : انتهت جولة طوكيو بالتوصل الى اتفاق لمكافحة الاغـــراق وهدفت المفاوضات فى جولة اورجواى الى توضيح وتفسير احكـام الاتفـاق وخاصـة المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الذى يؤدى الى اغراق الاسواق ومعايير تحديد الضـــرر الذى يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية واجراءات مكافحـــة الاغـراق وكيفيـة تنفيذها ٠

٣- اتفاقية الوقاية : بموجب هذا الاتفاق يحق للدول اتخاذ اجراءات حكوميـــة لحمايـة صناعة محلية فيها عن زيادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع كما يســـبب اضرارا بالغه لهذه الصناعة ويعطى الاتفاق الحق فى أى من البدائل التالية : - فـرض حصه على السلع المستوردة - فرض رسوم اضافية عليها - سحب الـتزام بتنـازلات جمركية على هذه السلع ويمكن تطبيق هذه الاجراءات لمده ٤ سنوات ويمكن مدها الـى ٨ سنوات عند استمرار ثبوت الضرر للصناعة المحلية ٠ وبخلاف هذه الاتفاقات الثلاثه فان هناك عدد من الاتفاقات الاخرى الاقل اهمية من بينها العوائق الفنيـــة للتجـارة ، اجراءات تراخيص الاستيراد ، قواعد شهادات المنشأ، اتفاق التنمية الجمركى ٠

القسم الثالث : الاتفاقات فى الموضوعات الجديدة :

تناولت جولة اورجواى بالاضافة الى الموضوعات التقليدية لنشاط الجات موضوعات جديده دخلت لاول مرة فى جدول اعمال المفاوضات التجارية متعددة الاطراف وهذه الموضوعـــات هى اجراءات الاستثمار ، الملكية الفكرية ، التجارة فى الخدمات حيث تم الاتفاق الى ثلاثـــة اتفاقات هى :

١- اتفاق الجوانب التجارية فى اجراءات الاستثمار :

كان هدف المفاوضات هو ازالة بعض الشروط التى تفرض على المستثمر الاجنبـــى والتى تؤدى التى تعارض ذلك مع اتفاقية الجات وخاصة فيما يتعلـــق بالمعاملـــة الوطنيـــة وفروض كمية وشروط الاستثمار التى تحدث هذه التشوهات وهى :

أ- استخدام نسب من المكون المحلى فى المنتج النهائى ٠

ب- تصدير حصه من الانتاج الى الخارج او بالعكس يمنع نسبه من الانتاج فى السوق المحلى

ت- الالتزام بالتوازن بين الصادرات والواردات ٠ وقد نص الاتفاق فى هذه المجال على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التى تقضى بالمساواة بين الشمروعات المحلية والاستثمارية الاجنبية وقد اعطى الاتفاق فترة انتقالية للدول النامية لمدة خمس سنوات لتوفيق اوضاعها وتجدر الاشارة الى ان مصر قد اتخذت خطوات فى اطار خطه الاصلاح الاقتصادى فى نفس اتجاه الاتفاق ٠

٢- اتفاق الجوانب التجارية فى مجال الملكية الفكرية :

هدفت المفاوضات التى دارت حول هذا الموضوع والاتفاق الذى تم التوصل اليه الى حماية حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها والاسهام فى تشجيع الابتكار التكنولوجى ونقل ونشر التكنولوجية وذلك من اجل الفوائد المشتركة للمنتجين والمستخدمين للمعارف التكنولوجية وعلى النحو الذى يلبى متطلبات المصالح الاقتصادية والاجتماعية ويحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات ٠ وقد اتجهت الاتفاقية الجديدة فى اتجاه التاكيد على الالتزام باحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بانواعها المتعددة وبالاضافة الى ذلك نصت الاتفاقية على سريان مبادىء اتفاقية الجات الرئيسية وهما :

أ - شرط الدولة الاولى بالرعاية والذى ينص على منح نفس المزايا التى تمنح لدولة ما الى باقى الاطراف جميعا ٠

ب - شرط المعاملة الوطنية التى تمنح نفس المعاملة للاجانب الممنوحة للمواطنين كما نص الاتفاق على ضمان فاعلية توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق وضع اجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم استخدامها باسلوب يمثل عوائق امام التجارة المشروعة ويبدا الالتزام بهذه اتفاقية فى ١/١ / ١٩٩٦ وتمنح الدول النامية فترة زمنية اطول بحيث تطبق ى ١ / ١ / ٢٠٠٠ كما ان بعض اجزاء الاتفاق مثل براءه الاختراع تمنح فترة اضافية اخرى خمس سنوات أى يمكن الالتزام بها فى ١ / ١ / ٢٠٠٥ ويمثل هذا الاتفاق حلا وسطا توفيقيا بين المصالح المتعارضه للدول التى شاركت فى المفاوضات التى اتسمت بالصعوبه والتعقيد ٠ ويمكن تقسيم مشمول هذا الاتفاق فى مجموعتين رئيستين هما :

المجموعة الاولى : حقوق المؤلف والناشر وحقوق الاعمال الادبية المسموعه والمرئيه بما فى ذلك اعمال الكمبيوتر وهذا المجال يهم مصر حيث انها دولة منتجه ومصدرة لهذه الاعمال كما انها تستورد ايضا ومن ثم فانه لن يترتب عليه اعباء اضافية بل ان كثير من التقديرات تشير الى الاتجاه الايجابى لمشمول هذه الاتفاقية فى صالح مصر ٠

المجموعة الثانية : وتشمل براءات الاختراع التى تتضمن مجالات المنتجات الغذائيه والادوية والكيماويات حيث شملت الاتفاقية بالاضافه الى المنتجات ذاتها الى اساليب صنعها مما قد يترتب بعض الاعباء الاضافية على صناعات المنتجات المستمرة ٠

٤- يتيح اتفاق الخدمات لمصر الحصول على التكنولوجيا الجديده والوصول الى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بانشطه وتجارة الخدمات فى دول العالم المختلفه والاستفاده من تجارب تلك الدول من حيث القدرة على الاطلاع على كافة النظم والقواعد التى تطبقها الدول الاخرى ٠

و من المؤكد ان هناك التزامات تتضمنها تلك الاتفاقية اعلى من التشريعات الوطنية او الواردة فى الاتفاقات القائمة حاليا ومقابل ذلك فان هناك مزايا اضافية او مرونة تاخذ فى الاعتبار قدرات الدول النامية وفى حاله مصر يجب الاشاره الى ما يلى :

١-يؤدى رفع مستوى الحماية ووضع الوسائل التى تكفل الحصول على الحقوق الفكرية فى المجالات التى تنتجها مصر كالاعمال الادبية والفنية المسموعه والمرئية الى تحقيق مزايا اضافية لمصر حيث يجب وضع التنظيم الذى يكفل لمصر تلك الحقوق فى ضوء الاتفاق الجديد ٠

٢- يعطى الاتفاق الجديد فترة انتقالية من ٥ - ١٠ سنوات من بدء سريانه ويجب العمل على اتاحه الفرص لموائمه الظروف المصرية خلال تلك الفترات الانتقالية خاصه فى الموضوعات التى تشكل عبء اضافى جديد فى مجال الاختراعات الكيميائية والغذائية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية حيث يترتب على الاتفاق التزام مصر بتقديم براءه الاختراع على اساس المنتج ٠

٣- تعطى الاتفاقية الحق فى تطبيق نظام الترخيص الاجبارى اذا ما تعسف صاحب البراءه فى استخدام الحقوق المخولة له او مارس اجراءات غير مناسبه

٤-تعطى الاتفاقية مصر الحق فى فرض نظام ضبط اسعار الدواء لحماية الصحه العامة ٠

الانتـــاج الحـيوانـــــــى

هذا ويتكون القطاع من اللحوم الحمراء ، الالبان ، الدواجن والاسماك وبالنظر الـــى التخصص العالمى وتقسيم العمل فان مصر ليس لها ميزه نسبية فى انتـــاج اى مـــن هـــذه المكونات حيث تتميز الاراضى المصرية بندرة المراعى الطبيعية اللازمه لتغذيـــة الحيـــوان والذى يعد البند الرئيسى فى تكاليف تربية الحيوان حيث تمثل تكلفة التغذية حوالـــى ٧٠% من تكاليف انتاج اللحوم والالبان ، ومعظم الاعلاف المستخدمه فى انتاج الدواجن والماشـية من الذرة الصفراء وفول الصويا المستوردة كما يتم استيراد الاصناف المحسنة من الماشـية والدواجن والادوية البيطرية والهرمونات المركزه والمطهرات وغيرها ممـــا يتوقـــع معـــه ارتفاع اسعار استيراد هذه المكونات عند تطبيق بنود اتفاقية التجارة العالمية والـــذى مـــن شأنه ان يرفع من الميزه التنافسية لانتاج الدواجن واللحوم الحمراء فى مصر ولذا فان رفـع مستوى المعيشة سوف يؤدى الى ارتفاع نصيب الفرد من البروتين الحيوانى نتيجة لزيـــادة الانفاق الاستهلاكى على البروتين الحيوانى ونظرا لالغاء الدعم على الانتاج والاستيراد وفقـا لاتفاقية الجات فان تكاليف واردات مصر من اللحوم والدواجن سوف ترتفـــع ، لـــذا فمـــن المتوقع ان تلغى الدول المتقدمه دعم الانتاج ودعم الصادرات على اللحوم والالبان والبـــالغ ٧% -١٢% ، ٤٣% -١٠٤% على الترتيب . لذا فان الغاء دعم الصادرات لدى الـــدول المصدرة لهذه المنتجات سوف يعطى الفرصة للانتاج المحلى من اللحوم والالبان بمنافســـة الواردات ، وهذا سوف يشجع الاستثمارات فى مجال انتاج اللحوم والالبـــان ويـــؤدى الـــى ارتفاع الميزه النسبية لهذه الصناعه فى مصر .

ونظرا لانخفاض الميزه النسبية فى انتاج اللحوم الحمراء فان الانتاج المحلى يغطـــى نسبة من الطلب المحلى وسوف تتجه الجهود الى تحسين الكفاءة الانتاجية فى انتاج اللحوم والالبان والدواجن والاسماك ودور الحكومة سوف يتمثل فـــى مجـــال المراقبـــة النوعيـــة للاعلاف ومجال الابحاث والمعلومات التسويقية . ومساندة المشروع القومى لانتاج البتلـــو وتوفير التمويل اللازم له ، تحسين الخدمات البيطرية . ويمكن للبرامج البحثية الناجحـــة ان تساعد فى هذا المجال بتبنى زراعه المحاصيل ذات الفائدة المزدوجه مثل بنجـــر الســـكر او الذرة السكرية حيث ان الانتاج من اى منهم سوف يساعد على تقليل الفجـــوة بيـــن انتـــاج واستهلاك السكر وتزويد الثروة الحيوانية بمصدر رئيسى للعلف الاخضر .

الامن الغذائى والاكتفاء الذاتى المصرى :

تحاول كثير من الدول تحديد استراتيجية الامن الغذائى التى تحقق توليفـــة متوازنـــة بيـــن الاكتفاء الذاتى والميزة النسبية وهاتان الغايتان طرفى نقيض فالاكتفاء الذاتى مـــن الطعـــام

يتطلب مستويات تكلفة عالية والميزه النسبية تتضمن مخاطره واثار سلبية على بعض قطاعات المجتمع غير قادرة على المنافسة فى الاقتصاد المفتوح ومجردة من مصادر الدخل ، ويمكن تحقيق الامن الغذائى عن طريق كل من الانتاج المحلى والتجارة الخارجية وبتحديد ماذا ننتج للاستهلاك المحلى وماذا ننتج للتصدير وماذا نستورد ويمكن للامن الغذائى المصرى ان يتحسن وذلك عن طريق اعادة منطقة الموارد بين انتاج الحبوب وانتاج المحاصيل النقدية كالقطن ، حيث يزداد احلال انتاج الغذاء محل انتاج المحاصيل النقدية كلما زاد الاهتمام بتحقيق الامن الغذائى ، واتضح ان عدم تحقيق الامن الغذائى فى مصر راجع الى تحركات الاسعار العالمية والتغيرات فى انتاجية المحاصيل ،

القطن المصرى والميزه النسبية :

درس كل من مايكل فيربانكس واستانس ليندرساى عواقب المغالاة فى الاعتماد على المزايا النسبية فى ظروف السوق العالمى الجديد ومن خبرتهم الطويلة فى دول امريكا اللاتينية والاتحاد الروسى وجنوب افريقيا استطاعوا تحديد طرق توضح للمنشات وللصناعه كيف يمكن لكل منها تخطى الميزه النسبية للوصول الى اوضاع صحية ودائمه للميزه التنافسية ،

١- ان تبدأ بفهم انماط السلوك غير التنافسى الذى اتبعته المنشآت والصناعه فى الماضى

٢- استعرض ماسة بورتر التى تحدد العناصر الاساسية للاستراتيجية التنافسية ،

٣- عرض الفرص الموجودة باعادة خلق وضعا تنافسيا جديدا بالصناعه ،

٤- ثم مناقشة خواص الصناعه اللازمه لتنفيذ تلك الاستراتيجية الجيدة ،

٥- واخيرا نحدد الاثر الذى تحدثه تلك الاجراءات على المنشاة والصناعه ككل بالنسبة لدورها كاكبر مساهم فى التشغيل والدخل للاقتصاد المصرى ،

الميزه النسبية والميزه التنافسية :

حيث ان الاختلافات الجوهرية بين الميزه النسبية والميزة التنافسية تعتمد على ما أوضحه Michael Porter ١٩٩٠ فى كتابه بعنوان " الميزه التنافسية للامم " والتى تتسم بما اسماه " العناصر الاربعة للماسة " The four Elements of the Diamond "

وهى عناصر تتفاعل مع بعضها البعض فى شتى الاتجاهات ويلزم تناولها مجتمعه فالميزه النسبية تعتمد على وجود مخزون أو عطاء طبيعي من عناصر الانتاج وكلما زاد المخزون انخفضت تكاليف الانتاج اما الميزه التنافسية فتعتمد على القدرة على خلق عناصر انتاج جديدة ومحسنة وبنفس الدرجة توفير ظروف افضل لعناصر الماسة الثلاثة الاخرى وهى:

(أ) استراتيجية تنافسية للمنشات

(ب) وزيادة الطلب على المنتجات خلال الانشطة والسياسات المختلفة

(جـ) ووجود شبكة من المؤسسات والصناعات المرتبطة والمدعمة ٠

مراحل تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعةوانعكاساته على زيادة تنافسية الصادرات المصرية :

بعد سلسة من الدراسات شرعت الحكومة المصرية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية فى عام ١٩٨٦ فى وضع برنامج للاصلاحات ضمن مكون السياسات لمشروع الانتاج الزراعى والائتمان ٠ وتم وضع برنامج الاصلاحات على مرحلتين :

المرحلة الاولى :

تمتد من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٨٩ وتشمل القيود السعرية والتسويقية وحصص التوريد لعشرة محاصيل رئيسية ٠ وخفض الدعم على المدخلات ، وبدء عملية فتح الاسواق للاستثمار الخاص ٠ وقد حققت الحكومة تقدما كبيرا ، حيث تم تحرير اسواق المحاصيل العشرة ، وزادت الاسعار المزرعية للاسمدة بمقدار ٧٥% ، وسمح للقطاع الخاص بتصدير الموالح ٠ غير ان التقدم فى القطن كان محدودا حتى تم تحريرة فى عام ١٩٩٤ ٠ وقد احرز البنك البنك الرئيسى للتنمية والائتمان تقدما عندما خرج من اعمال تسويق المدخلات٠

المرحلة الثانية :

امتدت من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٤ ٠ وبانتهاء هذه المرحلة ٠ لوحظ ان التعديلات الهيكلية المتضمنه فى برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعىحققت نتائج ايجابية ملموسة انعكست فى تحسين معدلات الاداء فى القطاع الزراعى ٠ وسيتناول الجزء التالى اهم التعديلات ومسببات اتباعها وتحديد الاهداف المرجوة من كل منها ٠

١- تنظيم الانشطة الانتاجية والخدمية :

بدأ تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى منذ منتصف الثمانينات ١٩٨٧/٨٦ وتضمن تحرير هذا القطاع من كافة القيود والتشوهات التى كانت مفروضة عليه وبشكل تدريجى ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتحفيز الزراع على تطبيق الاساليب التكنولوجية الحديثة لزيادة الانتاج وتحسين مستوى الدخول ورفع مستوى المعيشة ، وكذلك تضمن العمل على زيادة نسب

الاكتفاء الذاتى خاصة من الحاصلات الرئيسية لتقليل الواردات الى جانب العمل على زيادة وتحسين مستوى الصادرات الزراعية بمايسهم فى زيادة مساهمة القطاع الزراعى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ٠ ومن اجل تحقيق هذه الاهداف فقد تم الغاء نظام التوريد الاجبارى والتسعير الحكومى والتدخل الحكومى فى التركيب المحصولى ، الى جانب تحرير الاسعار المزرعية لتواكب الاسعار العالمية ، كما تم خفض قيمة الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى من اسمدة ومبيدات وتقاوى ، كذلك تم خفض الكميات المستخدمة من المبيدات بتطبيق برامج المكافحة المتكاملة (IMP) وفتح المجال امام القطاع الخاص ليمارس دوره فى تصدير واستيراد الحاصلات الزراعية ، والتحول التدريجى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى من استيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى لتمويل مشروعات التنمية هذا الى جانب قيام الدولة بدورها فى الارشاد والتوجيه وتقديم المعونة الفنية وتشجيع الشباب على تملك واستصلاح واستزراع الاراضى الجديدة ٠

وقد التزمت الدولة امام البنك الدولى وصندوق النقد بتنفيذ بعض الاجراءات والسياسات فى القطاع الزراعى يتطلب تنفيذها ترتيبات محددة نذكر منها :-

١- قبل يوليو ١٩٩٣ : العمل على رفع اسعار القطن الى ٦٦% من الاسعار العالمية ، وتحرير الانتاج الزراعى ، وتحرير تسويق المحاصيل الزراعية وتحريراسعارها ٠ والغاء التوريد الاجبارى لكافة المحاصيل عدا القطن وقصب السكر ، هذا الى جانب خفض الدعم عن مستلزمات الانتاج من اسمدة ومبيدات خلال موسم ١٩٩٢/٩١ الى ما يعادل ٥٠% من مستوى موسم ١٩٩١/٩٠ ٠

- حتى نوفمبر ١٩٩٢: الموافقة على برنامج لتحرير قصب السكر ٠

- حتى يوليو ١٩٩٣ : الغاء بقية الدعم المقدم للعلف الحيوانى والاسمدةوالمبيدات ما عدا مبيدات القطن ٠

- حتى نوفمبر ١٩٩٣ : الانتهاء من تحرير القطن بما فى ذلك الغاء الدعم المتبقى لمبيدات القطن والسماح بعمليات تسويق القطن ، والبدء فى تحرير قصب السكر والموافقة على برنامج استعادة تكلفة التشغيل والصيانه للرى والصرف ومراجعه سوق الاراضى لاستبعاد الرقابة على الايجارات ولاعادة صياغة سياسة ضريبية على الاراضى الجديدة ٠

- حتى نوفمبر ١٩٩٤ الانتهاء من رفع القيود على قطاع قصب السكر ٠

ولقد حدثت تغيرات كثيرة فى السياسات الائتمانية التى كان يتبعها البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى قبل تطبيق السياسات الاصلاحية وتمثلت فى التحول الكبير الذى حدث فى

السياسة الاقراضية للبنك والذى تمثل فى قصر دور بنك التنمية على عملية الاقراض النقدى فقط وانهاء الدور الاحتكارى للبنك فى تجارة وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى ، فضلا عن الغاء اشكال الدعم الذى كانت تقدمه الدولة للائتمان الزراعى ، واصبح البنك يقوم بتقديم الائتمان النقدى للزراعات والائتمان الاستثمارى لاغراض الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية والميكنه والاعمال المرتبطة بالزراعة ، وكذلك تمويل المشروعات الريفية والبيئية والحرفية بالاضافة للعمليات المصرفية ٠ ولم يعد الائتمان وسيلة لدعم المنتج الزراعى وانما اصبح محورا اساسيا فى تمكين الزراع من استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة التى تؤدى لزيادة الانتاج للمحاصيل الزراعية عن طريق توفير القروض ٠ وقد تطور حجم اعمال البنك من ٨,٩مليار جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ الى ١٥,٣مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ والمتوقع وصوله فى موازنة ١٩٩٨/٩٧ الى ١٧ مليار جنيه ٠ كما بلغ اجمالى رصيد القروض والسلف الزراعية حتى ١٩٩٧/٦/٣٠ حوالى ٧,٨٥٥ مليار جنيه مقابل ٦,٦٩٩ مليار جنيه فى ١٩٩٦/٦/٣٠ بمعدل نمو حوالى ١٧% ، كما زادت مصادر التمويل الذاتى من خلال الودائع والمدخرات التى وصلت الى حوالى ٥,٣٩مليار جنيه مقابل ٤,٧٥٩مليار جنيه فى ١٩٩٦/٦/٣٠ بمعدل حوالى ١٣% نتيجة تنمية الوعى الادخارى لدى الافراد ٠ ويركز البنك فى المرحلة الحالية على توسيع الانشطة التسويقية لمختلف المنتجات والمخرجات النباتية والحيوانية الخام والمصنعه كليا او جزئيا ، كما يعمل على توفير التمويل اللازم للمزارعين حتى يتمكنوا من زيادة انتاجهم ، كما يساعدهم على تسويق منتجاتهم بتنظيمها وتداولها فى الاسواق بما يحقق التوازن بين العرض والطلب ويضمن لهم سعرا مناسبا ٠

وتمثلت محصلة تنظيم الانشطة الانتاجية والخدمية فى زيادة انتاجية وانتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية (الشتوية والصيفية) للموسم الزراعى ١٩٩٦/٩٥ ، فقد ارتفعت انتاجية القمح الى نحو ١٧ اردب /فدان وبلغت مساحته المزروعه نحو ٢,٤مليون فدان ووصل الانتاج الكلى الى حوالى ٦ مليون طن محققا نسبة اكتفاء ذاتى بلغت حوالى ٥٥ % مقارنة بنحو ٢٥% عام ١٩٨٢ (بالرغم من زيادة السكان والاستهلاك) وكان لزيادة اسعار التوريد الاختيارى للقمح اثره فىزيادة معدلات التوريد والتى بلغت حوالى مليون طن عام ١٩٩٦ ٠ وايضا كان للسياسات التى اتبعتها الحكومة عن طريق رفع اسعار الضمان لتقارب مثيلتها العالمية (٥٠٠جنيه لقنطار القطن) واعلان تلك الاسعار للمزارعين قبل بدء الموسم الزراعى ادت الى زيادة المساحة المزروعه من القطن الى نحو ٩٢٠الف فدان بزيادة تبلغ ٢٠٠الف فدان عن العام السابق ٠ كذلك قامت وزارة الزراعة بتنفيذ العديد من الاجراءات المحفزة من حيث تجهيز الارض لزراعه القطن وخدمتها بالمجان وتوفير التقاوى

المناطق ، الامر الذى ادى الى تخفيض هيمنة وزارة التموين على حركة التجارة الداخلية سواء بالنسبة للسلع المنتجة داخليا او المستوردة من الخارج ٠

اما فيما يتعلق بالتسويق الحر فكان موجودا بالنسبة للسلع التى يتساوى او يزيد فيها المعروض عن المطلوب للاستهلاك المحلى كالخضر والفاكهة فضلا عن معظم انتاج القطاع الخاص من الدواجن واللحوم ، وتم تحرير اسواق باقى الحاصلات الزراعية كما سبق القول مع بداية عام ١٩٨٨/٨٧ وبعد الغاء نظام التوريد الاجبارى الذى كان مفروضا من قبل على الحاصلات التقليدية ٠

دور الدولة فى تحقيق الاستقرار لاسواق السلع والمنتجات الزراعية فى مرحلة التحرر الاقتصادي :

- توفير البيئة الاساسية التى تعد من المقومات الاساسية للتسويق الزراعى خاصة فى المجالات التى لايقدر عليها القطاع الخاص كشبكات الطرق ونظم المعلومات ٠
- تشجيع الاستثمار فى كافة التسهيلات والخدمات التسويقية من محطات تعبئة ومراكز تجميع وخلافه ٠
- توفير قاعدة بيانات ومعلومات اساسية عن التسويق الزراعى فى مصر مع اجراء التحليلات ونشرها للمتعاملين فى السوق ٠
- توفير البحوث التطبيقية المرتبطة بالتسويق الزراعى والتى تخدم المنتجين الزراعين والقطاع الخاص والمستهلكين ٠
- اعداد خطة تاشيرية لتنمية التسويق الزراعى واضحة المعالم ترتبط بالسياسة الانتاجية الزراعية ٠
- تشجيع قيام تعاونيات تسويقية زراعية وتشجيعها على القيام بدور فعال فى مجال التسويق للسلع والحاصلات الزراعية ٠
- الاهتمام بتمويل مشروعات انتاج السلع الزراعية وتسويقها ٠
- توفير الاطر المؤسسية والتشريعية على نحو يتحدد معه بوضوح قواعد التعامل واساليب التعاقد وحقوق المتعاقدين ٠
- وضع قواعد وانظمة واضحة للتدرج والتوحيد القياسى ٠
- توفير الخدمات التسويقية حفاظا على حقوق المتعاملين من منتجى ووسطاء ومستهلكين ٠

- التعرف على احتياجات السوق العالمية من السلع والحاصلات الزراعية المحلية عن طريق مكاتب التمثيل التجارى والزراعى ٠
- تحديد السلع والمحاصيل الزراعية التى يمك ان تصدر للاسواق العالمية وتحقيق عائدا اقتصاديا مناسبا ٠

تحريراسواق مستلزماتالانتاج :

اتجهت الدولة فى اطار التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاع الزراعى المتضمنه فى برامج الاصلاح والتكيف الهيكلى الى وضع سياسة متكاملة لالغاء الدعم وفق خطة زمنية محدودة لتشمل التقاوى والاسمدة والمبيدات وغيرها واعادة تقييم السياسات والتشريعات والقوانين المتعلقة بتسويق مستلزمات الانتاج غير المدعمة ، مع وضع البدائل المناسبة كالتحريك المستمر لاسعار السلع ومستلزمات الانتاج بحيث تعكس اسعارها الفعلية تكلفتها الاقتصادية والاسعار العالمية لهذه المستلزمات ، كما اتجهت ايضا للسماح للقطاع الخاص بالاتجار فى مستلزمات الانتاج ، كما تم تحرير وتداول وتسعير الاعلاف مع السماح للقطاع الخاص باستيراد مكونات العلف وتحريك اسعار المكونات العلفية لتعكس تقوية وتدعيم دور المؤسسات العاملة فى مجال التصدير ٠

من الواضح الان ان جمهورية مصر العربية تعتبر الطاقة الانتاجية الزراعية من ضمن الموارد الزراعية التى يمكن ان تكون مصدر من مصادر العملة الصعبة للدولة مما يتيح ايجاد وتوفير فرص عمل وتقليل حجم البطالة ورفع مستوى معيشة العاملين فى القطاع الزراعى وذلك نتيجة انتاج محاصيل ذات قيمة تصديرية مرتفعة ولقد تبنت الدولة عدة سياسات طموحة نتيجة الصادرات واحلال الواردات يمكن ابرازها فيما يلى :-

١- التحرر الكامل للقطن تصديرا وانتاجا وتسويقا ٠

٢- اتاحة المعلومات والبيانات بصفة دورية للمصدرين ٠

٣- توجيه الانشطة البحثية والارشادية لتدعيم الصادرات من السلع الزراعية ٠

٤- تشجيع مصدرى الحاصلات البستانية لانشاء انظمة تصدير وضبط الجودة ٠

٥- تحسين شروط وتوقيتات الشحن مع ربطها بمعايير الجودة ٠

٦- مراقبة تطور اسواق اوربا الشرقية واقامة علاقات تستند اليها الصادرات المستقبلية ٠

٧- تقليل وتبسيط اجراءات التصدير ٠

٨- ظهور مجموعة من المنظمين للصادرات قادرين على تحمل مخاطر التصدير وفقا لمعايير الجودة ٠

تدنية الفاقد فى المنتجات الغذائية :

يتميز النظام التسويقى بارتفاع نسبة الفاقد الطبيعى خلال مراحل الانتاج والحصاد للحاصلات البستانية وقد اشارت نتائج البحوث بمركز البحوث الزراعية الى ان متوسط نسبة الفاقد تتراوح بين ٢٠% -٥٠% للخضر والفاكهة ، ولوحظ ان المنتجين هم الذين يتحملون الخسارة فى فاقد الانتاج حيث تتوازى نسبة الخسارة مع نسبة الفاقد فى المحصول ، وعلى ذلك فقد تم وضع خطة عملية لتدريب المنتجين والعاملين فى مجال التسويق على الجمع والحصاد والتسويق ومن المتوقع ان تؤدى هذة الخطة التدريبية الى رفع مستوى الحصاد والفرز والتدريج والتعبئة والنقل بما سوف يؤثر بالايجاب على تحقيق كفاءة تسويق والحصول على اسعار تصديرية مرتفعة وقد خصص لهذه الخطة نحو ٦٠ مليون دولار ٠

التمويل التصديرى ودور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى :-

يتم تمويل منتجى الحاصلات التصديرية من خلال عدة مصادر تمويلية هى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (PBDAC) ، بنك تنمية الصادرات ، البنوك التجارية والقطاع الخاص ، وقد انشئ البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعة كمؤسسة تمويلية لتسهيل امكانيات الائتمان فى الانتاج والتصنيع والتسويق للمنتجات الزراعية وفى توزيع عناصر الانتاج الزراعى ، الاهداف التى كلف البنك الزراعى بتحقيقها فى الحاضر هى قيادة المؤسسات الانتاجية لتمويل عناصرالانتاج والزراعه والتصنيع اما الان وفى ظل سياسة الاصلاح فان البنك اصبح غير مسئول عن عمليات توزيع عناصر الانتاج واستلام المحاصيل من المزارعين ٠ ويعانى المصدرون والعاملين فى انتاج الحاصلات البستانية من ارتفاع اسعار الفائدة التى يحصل عليها البنك كما يعانون من الضمانات الاضافية التى يطلبها البنك فى حالة القروض المتوسطة والطويلة الاجل بالاضافة الى ان البنك لايقوم بتمويل الصادرات بناء على خطابات ائتمانية او اى ضمانات غير تقليدية ، عام ١٩٩٤ الى ضرورة ان يهتم البنك ببرامج تنمية الصادرات وتحسين سياساته الائتمانية لاداء دورة فى مرحلة اقتصاديات السوق ٠

سياسات سلعية تتحرك مصر نحو استراتيجية قيادة الصادرات لعجلة التنمية ولقد تغيرت السياسة الاقتصادية منذ عام ١٩٩١ ، واشارت دراسات البنك الدولى بان الميزه النسبية للصادرات المصرية تتمثل فى الصادرات الزراعية والتصنيع الزراعى وصناعة الغزل والمنسوجات (البنك الدولى ١٩٩٢) ٠وتتركز الصادرات الزراعية المصرية فى عدد

محدود من السلع هى القطن ، الارز ، الموالح والبطاطس حيث تمثل نسبة كبيرة من الصادرات فى حيث تمثل صادرات كل من البصل والبلح ، الطماطم ، الزيتون ، الفلفل الاخضر ، الثوم ، المانجو والزهور ، الجزء الباقى من الصادرات وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام ١٩٩٨/٩٧ حوالى ٢٤٣,٥مليون دولار تمثل صادرات المواد الغذائية والحيوانات نحو ٦٠% من جملة قيمة الصادرات حيث بلغت نحو ٣٢١ مليون دولار ، وفى نفس الوقت فقد بلغت قيمة الواردات الزراعية نحو ٣٩٧٨,٥ مليون دولار تمثل واردات المواد الغذائية والحيوانات نحو ٦٥% حيث بلغت نحو ٢٥٣٣ مليون دولار وتعتبر دول الاوربية من اهم اسواق الصادرات المصرية حيث تقوم باستيراد نحو ٧٥% من صادرات البطاطس ، ١٦,٦ %من البصل ، ١١,٦% من صادرات البرتقال الطازج ، ١١% من صادرات الارز وذلك خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ .

تنمية صادرات البطاطس :

تعتبر البطاطس من اهم محاصيل الخضر فى مصر ويمكن ان تتضاعف الصادرات من هذا المحصول ، وقد تبنت وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى عدد من المعايير والاجراءات لحماية الصادرات المصرية من البطاطس من مرض العفن البنى تتمثل فى :-

- استبعاد المساحات المصابة بمرض العفن البنى من عملية انتاج البطاطس المصدرة الى دول المجموعة الاوربية .
- تزويد المصدرين بقوائم الحقول المصابة حتى يتجنبوا التعامل فى منتجيها .
- تطبيق مقاييس اجبارية جديدة تتفق مع مقاييس المجموعة الاوربية لمستويات الغذاء النظيف .
- عدم زراعة بطاطس التصدير اكثر من مرة فى نفس الحقل .
- زراعة تقاوى البطاطس السليمة والخالية من الامراض .
- ترحب وزرة الزراعة واستصلاح الاراضى بممثلى دول المجموعة الاوربية للتفتيش والتأكد من خلو البطاطس من الامراض سواء كان ذلك فى محطات التجهيز او فى الموانى المصرية
- تقوم معاقبة المنتج الذى يخالف تعليمات الوزارة المتعلقة بهذا الموضوع .

الموصفات القياسية والادارة البيئية :

تحتاج اسواق الدول الصناعية والمتقدمة لمواد غذائية عالية الجودة ومن احد اسباب انخفاض الصادرات الى دول المجموعة الاوربية هو التفاوت فى جودة الشحنات المصرية وهذا راجع الى فقر وضعف مقاييس وقواعد مراقبة الجودة المطبقة بالاضافة الى ان

المصدرين التقليدين لا يبذلون اى اهتمام بالمواصفات القياسية ومواصفات الجودة وهذا ادى فشل النظم التصديرية فى فتح اسواق جديدة واوجد سمعه سيئة للمصدرين المصريين فى هذه الاسواق والاسواق الاوربية كمصدرين غير موثوق بهم وغير ملتزمين ولا يهتمون بالموصفات القياسية ولعلاج هذه السلبيات قامت وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بتطبيق خطط وبرامج جادة فى مجال التفتيش ومراقبة الجودة خلال عمليات اعداد المنتجات الزراعية للتصدير وفى الموانى حيث يتم التاكد من ان هذه المنتجات المصدرة خالية من الامراض ومطابقة للمواصفات وتقوم الهيئات والمؤسسات القائمة على مراقبة الصادرات والتابعه لوزارة الزراعه باصدار شهادات معتمدة لهذه المنتجات ٠

انتاج الغذاء النظيف :

هناك فرص كثيرة لتنمية وزيادة الصادرات للكثير والعديد من الحاصلات الزراعية الغذائية المنتجة بدون استخدام المواد الملوثة للبيئة كالاسمدة والمبيدات وهذا الاتجاه يعطى لمصر ميزه تنافسية فى الاسواق العالمية وبعد تبنى برنامج متكامل لمقاومة الافات والحشرات دون استعمال مبيدات كيماوية ٠ ويعد ذلك من اهم الخطوات الاستراتيجية ذلك لان اسواق المجموعة الاوربية على استعداد لاستيعاب وامتصاص هذا الانتاج النظيف عند مستويات سعرية مرتفعة تصل الى ضعف اسعار المنتجات المعاملة بالكيماويات – وفى هذا المجال فقد فى نجحت الدولة فى تخصيص حوالى ٢٧٦ الف فدان لانتاج الغذاء النظيف والذى يتميز بالاتى :

اولا : اعتماده على الاسمدة العضوية الطبيعية فى الانتاج ٠

ثانيا : عدم ستخدام أى من هرمونات النمو او الاسمدة الكيماوية هذا وقد امتد الاهتمام بانتاج الغذاء النظيف الى الانتاج الحيوانى والسمكى وذلك باستخدام الاعلاف الخالية من المواد الكيماوية والملوثة ٠ والذى يمكن ان ينتج عنه الفوائد التالية

١-تقليل تكاليف الانتاج ٠

٢- تحسين صفات المنتج ٠

٣- زيادة القدرة التنافسية فى الاسواق العالمية وزيادة التصدير

٤- تحسين البيئة وتقليل التلوث ٠

ومن المسلم به ان منحنى الانتاج الممكن للغذاء النظيف ينتقل الى اسفل بالمقارنة لمنحنى الانتاج بالأساليب التقليدية لنفس المنتج ويوضح الشكل رقم (١) هذه النقطة فالمنحنى JK يمثل التوليفات الممكنه لانتاج سلعتين فى ظل ظروف بيئية جيدة فى حين يمثل المنحنى DE مستوى الانتاج فى ظل ظروف بيئة اقل جودة

ففى ظل مستوى تكنولوجى معين وتحقيق توظيف كامل للموارد فانه يمكن تحسين الظـروف البيئية وخاصة فى حالة زيادة استخدام الموارد لتقليل تكاليف الانتاج الخارجية مما يـــؤدى الى انخفاض الانتاج من السلع وعكس ذلك يحدث فان الانتاج يزيـــد فـــى حالـــة انخفـــاض الاهتمام بتحسين البيئة .

وفى حالة أى دولة تتمتع بميزه نسبية فى تصدير سلعة زراعية وانتاج هذه الســـلعة ينتـــج عنه تدمير للبيئة مثل تآكل التربة فانه كلما زاد الانتاج يزداد تدمير للبيئة أى ان هناك علاقة عكسية بين الانتاج والبيئة .

توجيه البحوث لانتاج سلعة تصديرية:

يقوم باجراء البحوث و الدراسات قى المجال الزراعى عديد من الجهات مثل مركز البحوث الزراعية ، مركز البحوث المائية ، المركز القومى للبحوث ، كليات الزراعة وبعض المعاهد البحثية ولقد ساهمت البحوث الزراعية خلال العقود الحالية فى تحقيق الامن الغذائى وذلك عن طريق تدعيم وتقديم المعرفة وتحسين الاساليب التكنولوجية فى انتاج الغذاء ٠

وفى ضوء سياسة التحرر الاقتصادى فقد تم توجيه البحوث الزراعية لتلبية احتياجات القطاع الخاص والنمو المطرد فى انشطة التصدير وذلك من خلال الاهتمام بالمجالات الاتية :-

- استنباط وانتاج اصناف عالية الانتاج والجودة ومقاومة للامراض والحشرات ٠
- تحسين الاصناف التصدرية من الحاصلات الزراعية حتى يمكن زراعتها فى كل الظروف البيئية فى مصر ٠
- تنظيم تكاليف وعوائد الانتاج للاصناف التصديرية تحت مختلف الظروف ٠
- تحليل الامكانيات التصديرية للاسواق المختلفة وتحليل الاسواق والسلوك السوقى واتاحة تلك المعلومات للمنتجين والمصدرين ٠

المواصفات القياسية :

١- أثار تحرير التجارة الدولية وأنشاء منظمة التجارة الدولية على التقيد بالمواصفات القياسية فى تجارة المنتجات الزراعية

بعد أنتهاء الموافقة على الاتفاقيات متعددة الاطراف المعروفة بدورة أوراجواى فى أطار الجات، تم الاتفاق على تحرير التجارة الزراعية بين دول العالم وتخفيض التعريفات الجمركية والدعم فى السنوات المقبلة . وقد درست أثار هذه الاتفاقية على الدول النامية وعلى العالم ككل والذى يهمنا فى هذا المقام هو تأثيرها على المواصفات القياسية . ونظراً لان حدة المنافسة فى الانتاج الزراعى سوف ترتفع بين دول العالم نتيجة ازالة القيود المصطنعه الموضوعه فأن ذلك سوف يؤثر على الانتاج الزراعى القائم على مزايا نسبية هشه وسوف يتأثر الاستهلاك المحلى والتصدير فى الدول التى لم تأخذ فى الاعتبار الشروط الواجب توافرها فى ظل النظام الاقتصادى الجديد .

١- أثار تحرير التجارة الدولية وأنشاء منظمة التجارة الدولية على التقيد بالمواصفات القياسية فى تجارة المنتجات الزراعية

بعد أنتهاء الموافقة على الاتفاقيات متعددة الاطراف المعروفة بدورة أوراجواى فى أطار الجات، تم الاتفاق على تحرير التجارة الزراعية بين دول العالم وتخفيض التعريفات الجمركية والدعم فى السنوات المقبلة . وقد درست أثار هذه الاتفاقية على الدول النامية وعلى العالم ككل والذى يهمنا فى هذا المقام هو تأثيرها على المواصفات القياسية . ونظراً لان حدة المنافسة فى الانتاج الزراعى سوف ترتفع بين دول العالم نتيجة ازالة القيود المصطنعه الموضوعه فأن ذلك سوف يؤثر على الانتاج الزراعى القائم على مزايا نسبية هشه وسوف يتأثر الاستهلاك المحلى والتصدير فى الدول التى لم تأخذ فى الاعتبار الشروط الواجب توافرها فى ظل النظام الاقتصادى الجديد .

وأحد هذه الشروط هو تسويق السلع الجيدة ذات المواصفات المعروفة مسبقا والتى يمكن تداولها فى الاسواق دون أن يعتريها فساد أوتخفيض فى الجودة وسوف يتطلب ذلك من المنتجين البحث عن الاصناف الجيدة التى يمكن زراعتها وتسويقها دون أن تتعرض لانخفاض فى الجودة .

ونسوق لذلك بعض الامثلة الموجوده فى السوق المصرى حيث أهتم المنتجون الزراعيون فى الفترات السابقة بزراعه أنواع جديدة من الفاكهة والخضر مثل التفاح والفراولة دون أهتمام بنوعية الصنف عند النضج الامر الذى جعل المنافسة حادة بينه وبين مثيلة المستورد . وفى ظل نظام الاستيراد بدون قيود كما يفهم من تحرير التجارة فأن هذه الاصناف سوف تضر بهذه الانواع وتخرجها تماما من السوق الامر الذى يتطلب أعادة النظر فى زراعة الانواع التى تكون للدولة فيها قدم راسخة سواء عند الانتاج أوعند التسويق ويستلزم ذلك توجية الارشاد للمنتجين عند الدخول فى أنتاج يتطلب استثمارات كبيرة عن مدى جدوى الانتاج فى السوق العالمى التى تسوده منافسة أقرب للكمال من ذى قبل.

وبالاضافة الى ذلك فقد أعطت الاتفاقية الدول الحق فى حماية منتجاتها أذا ماتعرضت للاغراق نتيجة دخول سلع تباع باقل من مثيلتها بالسوق المحلى لهذه الدول. ورغم أن قضايا الاغراق لازالت تعانى من عدم وضوح الرؤيا ألا ان ذلك سيمكن الدول التى تشعر بخطر على أنتاجها من فرض القيود التى يمكنها مواجة هذا الخطر. كما أن الشروط الصحية التى تفرض على المواد الغذائية تعطى للدولة حرية وضع القيود الصحية التى تتناسب مع المستوى الاقتصادى التنموى الذى وصلت أليه الدولة .

يصبح ذوق المستهلك حقيقه لا يمكن اغفالها عند الحديث عن الاصناف والدرجات التى يوضع لها مواصفات . والمثل على ذلك هو تفضيل المستهلك الامريكى للحوم ذات الدهن القليل الامر الذى لم يكن متوفرا فى الانتاج المحلى وبمرور الوقت وتنبه المنتجين الى هذه الحقيقه سادت الان درجه اللحم قليل الدهن فى الانتاج وبذلك زاد العرض من هذا النوع من اللحوم وزادت نسبة الانتاج وذلك بأختيار تلك الاصناف التى يقبل عليها المستهلك بدرجه اكثر .

٢- مشاكل ومعوقات تطبيق المواصفات القياسيه والالتزام بضوابط الجوده فى تجاره السلع الزراعيه :

ان عدم الالتزام بضوابط الجوده فى تجاره السلع الزراعيه خاصه فى السوق المحلى ترجع الى مشاكل وثيقه بانتاج وتسويق الانتاج الزراعى كما يلى :

مشاكل المواصفات المرتبطه بالانتاج والتسويق الزراعى :

- المطلوب من واضعى القرار الاقتصادى والمنتجون والمصدرون وكافة الهيئات الانتاجيه والتسويقيه الزراعية العمل إيجاد نظام لوصع وتنفيذ مواصفات الجودة فلابد من استخدم مدخلات ذات نوعيات عالية، ترتبط باحتياجات الاسواق العالميه مع إرتباطها بالسوق المحلى، وهذا يحتاج من كافة الجهات المسئوله عن قطاع الزراعه وضع مواصفات عالية لنظام الإنتاج، يوضح على سبيل المثال الاصناف المطلوبه واساليب إستخدام المبيدات ومواسم الإنتاج وكذلك يشمل مشروعات متقدمه لتطوير التجهيز والتعبئه والتغليف حتى نحسن من اقتصاديات الإنتاج حيث يعانى المقتصد الزراعى المصرى حاليا من ضيق قاعدة الانتاج الذى يمكن ان يطبق عليه مواصفات الجودة ، وخاصه تلك التى يمكن تصديرها أو المطلوبة فى الخارج وإمكانية للمنافسه فى الاسواق الخارجيه . أى لابد من الإهتمام بقاعدة الإنتاج وتنميتها ولا بد أن نعالج الخلل فى تطبيق المواصفات القياسيه فى الإنتاج وهذا يقتضى إعادة النظر فى توليفه الإنتاج الزراعى والعمل على تطويرها كما ونوعا حتى يمكن تطبيق المواصفات القياسيه على المنتج المحلى .
- نقص المعلومات السوقيه عن مواصفات الجودة ولو امكن توفير هذه المعلومات فإن هذا سوف يساهم فى زيادة وتنوع الإنتاج المصرى، كما لو امكن زيادة مستوى المعرفه والخبرة بالاسواق من منظور تفضيل المستهلك وقدراته الشرائيه والمواصفات الصحية

، لكان ذلك خير مرشد للمنتج الزراعى المصرى، بمعنى ان يكون ذلك لكل ما ينتج من السلع الزراعيه وليس فقط الجزء الذى يصدر أى أن يكون كل الانتاج بالمستوى اللائق من حيث الجودة والسعر قادراً على المنافسه العالميه فليست الصادرات فقط هى التى تدخل فى منافسه عالميه، وإنما أيضا ما يباع من المنتجات المحلية فى السوق المحليه، خاصه مع التحرير ورفع القيود على الواردات وتخفيض الرسوم الجمركيه، وحتى لا يلجأ المستهلك المصرى إلى طلب المستورد ويقل ولاءه للمنتجات المحليه .

- عدم اتاحه للمنتج كل ما يتعلق بمعايير الجوده والمواصفات والشروط الصحيه والسلامه البيئيه وذلك لمختلف الأنتجه الزراعيه لمختلف المناطق والدول المستورده كجزء أساسى من قواعد المعلومات، مع العمل على تحديث هذه المعلومات واضافه أى تعديلات تطرأ عليها.
- عدم وجود نظم رصد اصابات الأراضى وكذلك تتبع الأمراض الفطريه والحشريه النباتيه وعمل الخرائط الخاصه بمناطق الاصابه لكافه الحاصلات التصديريه .
- عدم وجود نظم اجراء تحليل الآثار المتبقيه للكيماويات والمبيدات المحظوره وذلك على عينات من المنتجات التصديريه، مع تعميق الوعى والإرشاد فى مجال الأنواع والكميات والتوقيتات المناسبه لإستخدام تلك الموارد .
- عدم الاهتمام بالزراعه الحيويه فى مجال الحاصلات البستانيه مع الاستعانه بالخبره الفنيه الأوربيه والأمريكيه فى هذا المجال، وتطوير مراكز البحوث فى هذا الاتجاه حيث يمكن هذا من التوسع الكبير فى الانتاج الزراعى العالى القيمه والصالح للتصدير .
- يجب الاهتمام بالتعاونيات كقطاع خاص قادر ان أحسن استخدامه على توجيه المزارعين وتنظيم الانتاج للسوق المحلى أو التصدير، والاهتمام بانشاء جهاز معلومات تسويقيه ضمن البنيان التعاونى على المستوى العام للدولة وداخل كافة المناق الإنتاجية وإتاحة معلومات لكل وحدات البنيان التعاونى مما يتيسر تخطيط الإنتاج والتسويق سواء كان ذلك للسوق المحلى أوللتصدير. ومن المفيد تماما السماح للتعاونيات النوعية على مستوى المحافظات بإستيراد تقاوى الخضر وبعض الحاصلات غير التقليدية والمشاركة فى العمليات التصدير خدمة لاعضائها ولكسر إحتكار المصدريين للآسواق المحلية وللمنتجين وتشجيعا لتنمية الصادرات .
- محاولة إنشاء تجميع مالى (خاص أوتعاونى أومختلط) لتوفير الخدمات التسويقية اللازمة مثل البرادات ومحطات التبريد والتجهيز والتصنيع للحاصلات الزراعية بالآراضى الجديدة من أجل التصدير .

- ضرورة العمل على ايجاد دور رقابى للدولة على تطبيق مواصفات الجودة وذلك فى مناطق الانتاج – حيث توسع المنتجون حالياً فى توزيع تقاوى محلية على انها مستوردة، وكذلك توزيع تقاوى مصابه او غير صالحه للزراعه مما أدى إلى إنخفاض الانتاجيه وتدهور الانتاج من حيث الكميه والنوعيه وبالتالى الصلاحية وخاصه فى مجال الخضر، كما يجب ايجاد السبل لعودة التعاونيات للتعامل فى توريد التقاوى وتصدير الحاصلات البستانيه لصالح اعضائها وهى الوظيفه الحقيقيه للتعاون. كما يجب رفض الدور الحالى للتعاونيات حيث نجح المصدرون فى تحويلها إلى موزعون للتقاوى بالعمولة وجلابون للمحصول بالعملة اى اصبحت التعاونيات وسيط لخدمه المصدرين على حساب المزارعون الاصحاب الحقيقيون للتعاونيات .
- ضرورة السماح الفعلى بإنشاء محطات التريد الاولى Precooling على الاراضى الزراعيه وكذلك محطات التعبئه مع العمل على تمويل هذه الوحدات من قبل البنوك المحليه وبفوائد ميسره حيث ان هذا السماح هو حجر الاساس لتحسين نظم التسويق المحلى وتطويره من اجل التصدير، وكذلك السماح للمزارعين خاصة فى الاراضى الجديدة وشرق القناه وسيناء بإنشاء مساكن لهم على على الاراضى الزراعيه لتسهيل حياتهم اليوميه وتوفير إمكانية الاهتمام بالانتاج وتطويره كما ونوعاً .
- دعم الدور الارشادى الخاص بمقاومة الآفات والسيطرة عليها وكيفيه القيام بالمقاومة السليمه التى تضمن توافر منتج صالح ولضمان ايضا المحافظه على الاسواق .
- ضرورة وجود رقابه على التقاوى المستوردة من قبل الحجر الزراعى لضمان خلوها من الامراض والاصابات الحشريه .
- إقتراح إصدار تجهيز إعتماد شهادة الفحص الخارجى من الخارجى من دولة المنشأ للتقاوى المستوردة لبعض الحاصلات، وحتى لا يتأخر زراعتها ولا يساء معاملتها فى الجمارك والحجر الزراعى .
- التوصيه بإنشاء مراكز تجميع فى مناطق الإنتاج (وخاصة الاراضى الجديدة وشرق القناة) على ان تكون عمليات الفرز للحاصلات البستانيه للتصدير بحضور مندوب من الرقابه العامة للصادرات لتحديد الرتبه الحقيقيه .
- تنشيط سبل التعامل المباشر بين المنتج والمستهلك والعمل على ايجاد منافذ توزيع تابعه للتعاونيات أو لتجمعات المستثمرين الزراعيين او شباب الخريجين بحيث يمكن التوصل الى مسلك تسويقى مختصر يقل فيه عدد السماسرة، وكذلك يقل فيه عدد الحلقات التسويقيه، ومن ثم تتقلص نسبه الفاقد لعدم بقاء البضاعة فترة طويلة لدى اى من

المتعاملين (كما هو الحال فى سوق العبور حاليا) . ويجب القضاء على الشلايش وذلك للحد من الاثار السالبه لها على البيئه . أما دورها التسويقى فهو غير مقبول إلى حد كبير من وجهة النظر التسويقيه .

- فشلت الاسواق الجديدة حتى الآن فى مواجهة مظاهر التخلف الواضحه فى النظام التسويقى لتجارة الجملة، ويجب تطوير نظم العمل بهذه الاسواق والاهتمام بالتجهيزات والتسويق التكنولوجى، وخفض الرسوم التى لا داعى لها بأسواق الجملة الرئيسيه. والعمل على ايجاد درجه من التكامل التسويقى المحلى والتصنيعى والتصديرى، مع ضرورة إستغلال الاربعة محطات للفرز والتدريج والتعبئه المتاحه بسوق العبور من اجل التصدير اساساً وطرح الفرزة لتجار الجملة .
- إنشاء سوق جملة للخضر والفاكهه فى كل المحافظات بمستوى متطور، مع إعطاء اهميه اكبر للخدمات والعمليات التسويقيه والتجهيزات التسويقيه وكذلك التسويق التكنولوجى بقدر الإمكان مع تخصيص بعض المنافذ التسويقيه للتعاونيات وكبار المنتجين والمصدرين، مع عدم السماح بالمضاربه فى إمتلاك هذه المنافذ، وان تكون عقود التمليك سليمه ولمن يعملون فعليا فى هذا المجال .
- إنشاء ثلاجة ذات سعة مناسبه للخضر والفاكهة فى المحافظات، ومحطات تجهيز وتعبئه خاصه لحاصلات الخضر الاخرى وعلى رأسها الفاصوليا ومحطات تعبئه الموالح .
- التوصيه بإنشاء جهاز ما يجمع بين الحكومه ورجال الاعمال وكذلك بربط إتحادات المصدرين العامه والاتحادات السلعيه للمنتجين والمصدرين للسلع الزراعيه (المقترح إنشائها) بحيث يكون إنشاء هذا الجهاز بقانون تمكينى ويعمل هذا الجهاز وضع نظام للمواصفات القياسيه ويوحد جهودهم فى مواجهة المخاطر والتحديات ويدخل فى اغراض ومهام هذا الجهاز :

١ . تحقيق أقصى قدر ممكن من التنسيق والتكامل أفقيا ورأسيا لبلوغ افضل معدلات الاداء على اسس من الكفاءة الإقتصاديه والاستغلال الامثل للموارد الانتاجيه التصديريه، ومرافق وطاقات الخدمات التسويقيه كالمخازن المبرده ومحطات الفرز والتعبئه وتخطيط وتنسيق برامج الشحن الخارجى وتعاقداته .. الخ .

٢ . وضع الضوابط ومواثيق العمل التى تكفل الإلتزام بقواعد المنافسه الطبيعيه بين مختلف الوحدات دون التحول إلى اوضاع وسلوكيات المنافسه الضارة والهدامه وتحديد حالات الاستبعاد للوحدات غير الجادة او غير الملزمه وبخاصه فى السلوكيات التصديريه فى الاسواق الخارجيه .

٠٣ التنسيق والتعاون فى إقامة مشروعات إستثماريه مشتركه فى المجالات التى تعانى من النقص أو القصور سواء فى الخدمات أو المعاملات التسويقيه المتطورة، أو فى مجالات الشحن الخارجى، وبخاصه الشحن البرى، والتعاون المشترك فى تخطيط وتنفيذ برامج وحملات مشتركه للدعايه والترويج للمنتجات البستانيه المصرية فى الاسواق الخارجيه .

٠٤ تشجيع الإنتاج والمنتجين التصديريين عن طريق تشجيع إقامة شركات التصدير المساهمة ، أوالتعاونيات التصديرية المتخصصة ضمن الإطار العام للجهاز المقترح وكذا تشجيع الإستثمارات فى الشركات المتخصصة فى الخدمات التسويقية التصديرية الحديثة .

٠٥ ضرورة إنشاء شركات للتسويق والتصدير (قطاع خاص) تشمل والمصدرين حتى تتمكن الدولة من الآستفادة من عملية المشاركة وخاصة مع الولايات المتحدة الآمريكية وكندا واليابان حيث تشترط تلك الدول أن تكون إتفاقيات الشراكة مع القطاع الخاص ، كما أن سيكون لهذه الشركات إمكانيات إنتاجية تسويقية تصديرية كما تتيح لها أيضا دراسة الآسواق وأذواق المستهلك الخارجى ويمكنها المساهمة الفعالة فى تنمية الصادرات الزراعية المصرية .

٠٦ وضع ضوابط وأليات متطورة ومرنة للرقابة على المنتجات شاملاذلك التعئية والعبوات ومختلف الإضافات والمعاملات التسويقية على أن تراعى تلك الضوابط الإختلافات وفقا للآسواق ونوع السلع وطرق البيع إلى غير ذلك من الإعتبارات ووضع وتطبيق معايير عادلة وحازمة للثواب والعقاب فى حالتى الإلتزام والمخالفة التى تنطوى على جهل أوتعمد .

٠٧ الإهتمام بالعبوات البلاستيك وعبوات الكرتون بخامات مستوردة وكذلك تشجيع الاستثمار فى هذا المجال ويسرى ذلك على العبوات المطلوبة من قبل كل من الزراع والجمعيات التعاونيه والمصدرين وتجار الجملة .

٠٨ الإهتمام بالارشاد التسويقى المبنى على اسس علميه حديثه ويمكن مشاركه الهيئات الدوليه الموجودة فى جمهورية مصر العربيه مثل مؤسسة فريدريش ناومان GTZ وغيرها .

٠٩ إنشاء شركات نقل وتشجيع الإستثمار فى هذه المجالات والتى تضمن وجود مواصفات وتكون هذه الشركات موجهة لآسواق الجملة الرئيسيه وللتصدير المباشر إلى الدول العربيه عبر سيناء .

١٠. إنشاء وتشجيع الإستثمار لعدد من وحدات التصنيع الزراعى التجهيز وخاصه لحاصلات الخضر - الطماطم - الفراولة - وهذه الوحدات صغيرة وقليلة التكاليف ويمكن الإستعانة بالخبره الفرنسيه والاوروبيه فى هذا المجال .

١١. ضرورة العمل على إحداث ثورة تشريعيه وثورة إدارياً فى مجال المواصفات القياسيه بحيث يصبح جهاز الدولة صديق للإستثمار فى مجال التصدير الزراعى ومشجع له .

١٢. العمل على تنميه الخبرات القانونية المصرية، وكذلك خبرات الحجر الزراعى لتلائم متطلبات العصر (إتفاقيات الجات والشراكة والمناطق الحرة وغيرها) .

١٣. العمل على إيجاد مكاتب قانونية مدربة على قضايا المواصفات القياسية .

١٤. إحكام الرقابة الذاتية على المواصفات القياسية (من حيث الجودة - والإجراءات القانونية اللازمة) دون إعاقة أوتعويق .

١٥. تشجيع إنشاء اتحادات مصدرين سلعيه تسمح بالرقابه الذاتيه على المواصفات القياسيه.

١٦. دعم وتطوير عمليات التبريد الاولى حتى يمكن الاعتماد على وسائل الشحن البحرى والبرى وتقليل الإعتماد على الشحن الجوى مع تقديم التسهيلات الائتمانيه والاستثماريه فى مجال إنشاء أسطول للشاحنات المبردة المصرية المصريه والسعى إلى إتفاقيات دولية ليسهل حركة إنتقال هذه الشاحنات وفق إجراءات ونظم تعمل على تقليل زمن الرحلة وفترات التأخير والانتظار وتكرار عمليات التفتيش، وتفادى عمليات إعادة التفريغ والشحن عند بعض النقاط الحدودية فى بعض الدول وبخاصة فى التجاره مع الدول العربيه والعمل على تشجيع إستخدام الحاويات المبرده فى الشحن الخارجى للمنتجات البستانيه وكذلك العمل على التخفيف من الرسوم والتأمينات والعوائق الإداريه المرتبطة بها مع ضرورة إيجاد الصيغة المناسبة للتنسيق والتخطيط المشترك فيما بين المصدرين لعمل تعاقدات لإستخدام هذه الحل حاويات التى تفرض شركاتها الآجنبية ضرورة التعاقد وفقا لبرامج دقيقة محدده مسبقا على أساس السعات المطلوبة والتوقيتات المطلوبة والمسارات المستهدفة وربما يتسنى مثل ذلك الامر فى ظل التنظيم أوالإتحاد النوعى المقترح .

١٧. وضع ضوابط وأليات متطورة ومرنة للرقابة على المنتجات المصدرة شاملا ذلك التعئية والعبوات ومختلف الإضافات والمعاملات التسويقية على أن تراعى تلك الضوابط الإختلافات وفقا للاسواق المستوردة ونوع السلع وطرق البيع إلى غير

ذلك من الإعتبارات ووضع وتطبيق معايير عادلة وحازمة للثـــواب والعقـــاب فـــى حالتى الآلتزام والمخالفة التى تنطوى على جـــهل أوتعمـــد . الآهتمـــام بـــالعبوات البلاستيك وعبوات الكارتون بخامات مستوردة وكذلك القوم وتشجيع الإستثمار فـــى هذا المجال ويسرى ذلك على العبوات المطلوبة من قبل كل من الزراع والجمعيـــات التعاونية والمصدرين وتجار الجملة .الإهتمام بالإرشاد التسويقى المبنى على أسس علمية حديثة ويمكن مشاركة الدولية الموجودة فى جمهورية مصر العربيـــة مثـــل مؤسسة فريد ريش ناومان GTZ وغيرها .

١٨. إنشاء شركات نقل وتشجيع الإستثمار فى هـــذه المجـــالات مـــع تركـــيز نشـــاطها بمحافظتى الشرقيه والاسماعيليه وتكون هذه الشركات موجهـــة لاســـواق الجملـــة الرئيسيه وللتصدير المباشر إلى الدول العربيه غير سيناء .

١٩. إنشاء وتشجيع الإستثمار لعدد من وحدات التصنيع الزراعـــى التجـــهيز وخاصـــة لحاصلات الخضر – الطماطم – الفراولة – وهذه الوحدات صغيرة وقليلة التكـــاليف ويمكن الإستعانه بالخبرة الفرنسيه والاوروبيه فى هذا المجال .

٢٠. العمل على ربط مراكز المعلومات التصديريه ربطا آليا مباشـــرا بكافـــة الوحـــدات والجهات الوطنيه المنتجه للبيانات والمعلومـــات ذات العلاقـــه، وضمـــان التدفـــق والانسياب الكامل واللحظى لهذه البيانات عبر مركز المعلومات التصديريه يســـتوى فى ذلك الجهاز المركزى للتعبئه العامـــة والاحصـــاء أو الـــوزارات ذات العلاقـــه كالاقتصاد والتجاره والزراعه والبنك المركزى .. الخ، كما إنه من الاهميه البالغـــه العمل على الارتباط إلى اقصى إتساع ممكن بكافة مراكز ونظم المعلومات العالميـــه، وعلى الجهات الحكوميه المختصه أن تسعى فى هذا الصدد لعمـــل الـــبروتوكولات وعقد الإتفاقيات أو غيرها من صيغ الإشتراك أو العضويه مـــع مختلـــف مراكـــز ومصادر المعلومات وبخاصه فى الاسواق التصديريه الرئيسيه. ومن تلك المراكـــز والمصادر فى السوق الاوروبيه على سبيل المثال لا الحصر منظومه الإحصـــاءات الاوربيه EURO - STAT وشبكه إتصالات الاعمال الاوروبيـــه BUSINESS COMMUNIVýCATION NET WORK .

٢١. ضرورة إقامه وتطوير جهاز متخصص للدراسات والبحوث فى مجال تنميه العمـــل بمواصفات الجودة ويمكن فى هذا الصدد تطوير مركز تنميـــه الصـــادرات التـــابع لوزارة التموين ليضطلع بهذا الدور على أساس من التشعب النوعى وفق مجـــالات النشاط ومجموعات السلع .

مجالات تطوير نظم المواصفات القياسيه وضبط الجوده للسلع الزراعيه

الجوده والرقابه عليها من الموضوعات التى عرفتها البشريه منذ أقدم العصور، حيث ظهرت لها العديد من التعريفات . فتعرفها معاجم اللغه بأنها الشىء الجيد فيقال جاد الشىء يجود (جوده) أى صار جيدا الجودى جبل بأرض الجزيره استوت عليه سفينه نوح عليه السلام ويقال شاعر مجواد بالكسر أى يجيد كثيرا . . ويعرفها قاموس المصطلحات العلميه بأنها درجه التميز وفى هندسه التنميه تعرف الجوده على أنها تصميم رفيع Superior Design ، وفى هندسه الانتاج فان الجوده تعنى التوافق أو التطابق أو مسايره تصميم معين .

ومن ناحيه المستهلك فان غايته الحصول على منتج يؤدى وظيفه معينه تشبع حاجاته ومتى كانت الهدف النهائى للنظم الاقتصاديه كافه هو اشباع حاجات المستهلكين فان هذا المنظور الاخير لتعريف الجوده من وجهه نظر اشباع رغبات المستهلكين هى الاكثر قبولا .

ومن ثم فقد ذهب البعض الى تعريف الجوده على أنها الدرجه التى تحقق عندها منتج او خدمه ما اشباع متطلبات المستهلك . بعباره أخرى لكى تحقق سلعه أو خدمه ما اشباع المستهلك ولا بد وأن تتوافر فيها مواصفات وخواص معينه مرتبطه بالمستهلك ومتطلباته .

وبالتالى فقد أعيد النظر فى تعريف الجوده على أنها خواص مقيسه للمنتج أو الخدمه تزيد فى مجملها من اشباع المستهلك . وبقدر ما تحقق السلعه او الخدمه من اشباع بقدر ما تتحقق لها الجوده والتدريج فى مستوياتها .

وعلى أساس من المفهوم السابق فقد درج العرف على تعريف الجوده بصوره أكثر تبسيطا على أنه " ملاءمه الاستعمال " وذلك من خلال مجموعه من المؤشرات على النحو الذى يتضح من الشكل رقم (١) .

ومع التوسع فى مجالات الجوده فقد تطور التعريف بها وذلك على النحو الموضح بالشكل رقم (٢) .

ومع تزايد أهميه الجوده فقد اتسع مفهومها ليشمل كافه مراحل ما قبل الانتاج ثم مراحل الانتاج والتسويق والتداول والاستعمال ومرحله ما بعد الاستعمال حيث بدأت تظهر المفاهيم الحديثه لحمايه البيئه وتلقى بظلالها على اشتراطات الجوده ومقتضياتها من حيث تأثير المنتج على البيئه .

المراجـــــع :

١.المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه - جامعة الدول العربيه، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعيه المجلد رقم (١٧) ١٩٩٧ .

٢.المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه - جامعة الدول العربيه " دراسه مشروع توحيد القوانين والانظمه الحجريه لاستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها - المجلد الاول - الخرطوم - مايو ١٩٩٠ .

٣.المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه - جامعة الدول العربيه - دراسه مواصفات ضبط الجوده لاهم محاصيل الخضر والفاكهه فى الوطن العربى - الخرطوم - اغسطس ١٩٩٤
المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه - جامعة الدول العربيه - المؤتمر العربى حول تجهيز وتداول الحاصلات البستانيه - عمان ٥-٨ - اكتوبر ١٩٩٢ .

٤.الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات - دليل الهيئه .

٥.الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات - وزارة التجاره والتموين - دليل خدمه المواطنين .

٦.الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات - وزارة التجاره والتموين - مواصفات الجوده للنباتات الطبيه والزيوت العطريه والزهور المصدره عام ١٩٩٦ .

٧.الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات - وزارة التجاره والتموين - مواصفات الجودة للمعلبات والمجمدات المصدره ١٩٩٦ .

٨.الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات - وزارة التجاره والتموين - مواصفات الجودة للخضر والفاكهه الطازجه الخاصه بالسوق الاوروبيه المشتركه ١٩٩٢ .

٩. وزارة الزراعه واستصلاح الاراضى ، برامج العمل بسياسة ومناهج ادارة القطاع الزراعى فى ظل برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى ج٠م٠ع٠ ، تقرير قطرى سبتمبر ١٩٩٨ .

١٠.المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطرى لتطورات التنمية الزراعية ١٩٩٩

11.Swanberg Kennethg., creating conpetitive Advantage : Moving Beyond compara tive Adantage for Egypt citton Incjusty APRP, januay1999 .

12. Mareting strategies for food exorts from developing countries APRP, januay1999 .

13. Mansour, Mahmoud , policiesfor promotion of exports of Egyt, food products, working poper , october1997.

مقارنة القمح العضوى بالقمح العادى:

يتناول هذا الجزء مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية والفنية لمزارعى القمح العادى بالعينة موضع الدراسة لعام ١٩٩٦/٩٥ بمثيلتها لمزارعى القمح العضوى بالعينة بمنشأة سكران لعام ١٩٩٨/٩٧ * بمحافظة الفيوم كما هو موضح بالجدول رقم (٤) ، (٥) .

(١) **الإيراد الكلى:** تفوق الإيراد الكلى للقمح العضوى عن مثيله للقمح العادى بنحو ١١٢٩ جنيها للفدان، بنسبة زيادة تقدر بنحو ٩٠% عن مثيله للقمح العادى و البالغ نحو ١٢٥٨ جنيه للفدان، وتعزى هذه الزيادة إلى :

أ- تفوق الانتاجية الفدانية للقمح العضوى عن مثيلتها للقمح العادى بنحو ٨١% حيث بلغت للقمح العضوى ٢٠,٤ أردب للفدان و العادى ١١,٣ أردب للفدان.

ب- الأسعار المزرعية. أيضا تفوق السعر المزرعى للأقطان العضوية عن مثيله للقمح العادى بنحو ٧% حيث بلغ سعر الأردب العضوى ١٠٥ جنيه. بينما بلغ فى القمح العادى ٩٨ جنيه للأردب.

(٢) التكاليف الانتاجية الفدانية المتغيرة. تقل التكاليف الانتاجية الفدانية المتغيرة للقمح العضوى و البالغة نحو ٤٦٢ جنيه للفدان عن مثيلتها للقمح العادى للفدان من القمح العضوى والبالغة ٦١٤ جنيه للفدان بنحو ٢٤%. ويرجع انخفاض التكاليف المتغيرة للفدان من القمح العضوى إلى عدم استخدام الاسمدة والمبيدات والتى تشكل نحو ٣٢% من هيكل التكاليف المتغيرة فى الزراعة القمحية العادية .

(٣) الهامش الكلى للفدان. يرتفع الهامش الكلى للفدان من القمح العضوى عن مثيله للقمح العادى بنحو ١٢٧٩ جنيه للفدان، تمثل نحو ١٩٨% من الهامش الكلى للقمح العادى والبالغ نحو ٦٤٤ جنيه للفدان، وترجع هذه الزيادة إلى عدة أسباب أهمها أرتفاع الإيراد الكلى للقمح العضوى عن مثيله للقمح العادى، وانخفاض التكاليف المتغيرة للقمح العضوى كما سبق توضيحه.

(٤) **مؤشرات الكفاءة** . حقق القمح العضوى تفوقا واضحا وملموسا فى مؤشرات الكفاءة الإقتصادية عن القمح العادى و هذه المؤشرات كما يلى:

---

* لا تتوافر بيانات ميدانية أو ثانوية للقمح العادى لعام ١٩٩٨/٩٧ ولهذا تم أخذ البيانات الميدانية لمزارعى القمح العادى لمزارعى القمح لعينة الدراسة بالفيوم كأساس للمقارنة.

أ – **متوسط التكاليف المتغيرة للأردب.** يقل متوسط التكاليف المتغيرة للأردب من القمح العضوى عن مثيله للقمح العادى بنحو ٣١,٦ جنيه للأردب، تشكل نحو ٥٨% من متوسط التكاليف المتغيرة للأردب من القمح العادى و البالغ ٥٤,٣ جنيه للأردب.

ب – **الهامش الكلى للأردب.** يزيد الهامش الكلى للأردب من القمح العضوى عن مثيله للقمح العادى بنحو ٣٧,١ جنيه للأردب، يشكل ٦٥% من الهامش الكلى للأردب عن القمح العادى والبالغ نحو ٥٧ جنيه.

جـ – **الهامش الكلى للعمل البشرى المستأجر.** حققت المزارع العضوية كفاءة أعلى فى توظيف العمل البشرى المستأجر، يزيد الهامش الكلى للرجل يوم فى الزراعات العضوية بنحو ٣٦,١ جنيه عن مثيله فى الزراعات العادية، تشكل نحو ١٢٩% من الهامش الكلى للرجل/ يوم فى الزراعة العادية و البالغ نحو ٢٨ جنيه/ رجل يوم.

د – **الهامش الكلى للتقاوى.** يتفوق الهامش الكلى للتقاوى فى الزراعة العضوية عن مثيله فى الزراعة العادية بنحو ٢٦,٣ جنيه لكل كيلو جرام تقاوى، تشكل نحو ٣٠٣ % من مثيله فى الزراعة العادية والبالغ ٨,٧ جنيه لكل كيلو جرام تقاوى.

ويرجع ارتفاع الكفاءة الاقتصادية فى الزراعة العضوية إلى أرتفاع أسعار منتجاتها نظرا لجودتها وخلوها من المتبقيات الكيماوية وزيادة الطلب المحلى و العالمى عليها، فضلا عن زيادة الانتاجية الفدانية منها، بالإضافة إلى إنخفاض تكاليف إنتاجيها لعدم استخدام الكيماويات الزراعية (أسمدة ومبيدات)، وأخيرا كفاءة أستخدام المدخلات الانتاجية مثل التقاوى و العمل البشرى.

Table (5): Crop Budget for Wheat, 1995/1996

Revenue:	Unit	Quantity Unit	Price (LE/Unit)	Value (LE)	Per cent
Main Product	Ardab	11.3	98	1107.4	88.00
By Product	Load	8.4	17.98	151.03	12.00
Total Revenue				1258.43	100.00
Variable costs:					
Seeds	kg	74.26	0.97	71.88	11.70
Sub-Total				71.88	11.70
Fertilizers:					
Nitrogen	effective	95.31	1.48	141.19	22.98
Phosphorous	effective	16.71	2.01	33.52	5.46
potassium	effective	0	0.00	0	0.00
Sub-Total		112.02		174.71	28.44
Manure	Cub. M	17.81	1.31	23.28	3.79
Sub-Total				23.28	3.79
Pesticides	LE			21.53	3.50
Sub-Total				21.53	3.50
Mechanical power	Hrs	11.44	10.63	121.57	19.79
Labor	Man/day	22.99	6.45	148.19	24.12
Draft	day	15.77	3.37	53.22	8.66
Sub-Total				322.98	52.57
Total variable cost				614.38	100.00
Gross Margin/feddan				644.05	100
Gross Margin/Ardab				57.00	8.85
Gross Margin/seed				8.67	1.35
Gross Margin/man day				28.01	4.35
Gross Margin/ effective unit				5.75	0.89

Source: Calculated from sample survey of wheat growers in fayoum Governorate, 1995/96

Table (4): Crop Budget For Organic Wheat for Different Farm Sizes in Fayoum Governorat, 1997/98

		Small Farms				Medium Farms				Large Farms			
Revenue	Unit	Quantity	Price L.E. / unit	Value L.E.	Per cent	Quantity	Price L.E. / unit	Value L.E	Per cent	Quantity	Price L.E / unit	Value L.E	Per cent
Main Product	Ardab	19.3	95.00	1833.5	86.75	20	120.00	2400	94.12	22	100.00	2200	88.00
By Product	Load	14	20.00	280	13.25	15	10.00	150	5.88	12	25.00	300	12.00
Total Revenue				2113.5	100.00			2550	100.00			2500	100.00
Variable costs:													
Seeds	Kg	50	1.20	60	12.54	75	0.80	60	12.53	40	1.50	60	13.78
Manure	Cub. M	30	2.50	75	15.68	20	2.50	50	10.44	20	2.50	50	11.48
Mechanical Power	Hrs	24	6.5	156.00	32.61	21	5.7	119.70	25.01	34	5.6	190.40	43.73
Labor	Man/day	29	5.6	162.40	33.95	34	6	204.00	42.62	27	5	135.00	31.01
Animal Power	day	5	5	25.00	5.23	9	5	45.00	9.40	0	0	0.00	0.00
Total variable cost				478.40	100.00			478.70	100.00			435.40	100.00
Total variable cost/Ardab				24.79				23.94				19.79	
Gross Margin/feddan				1635.1				2071.3				2064.6	
Gross Margin/Ardab				84.72				103.57				93.85	
Gross Margin/seed (kg)				32.70				27.62				51.62	
Gross Margin/man day				56.38				60.92				76.47	

Source: Calculated from Sample Survey of Organic Wheat Producers, 1997 / 98